مجلة جامعة بنغازي العلمية (2019) مجلد 32(2): صفحة 84-96

Scientific Journal of University of Benghazi (2019) vol. 32 (2):pp 84-96

http://sjuob.uob.edu.ly

قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2010)

دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

علي سعيد الشريف[1]

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي– بنغازي– ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 – 2010) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (**ARDL**) واستُخْدِمَ نصيب المواد من الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً معبراً عن النمو الاقتصادي ، فيما استُخْدمت نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقلاً معبراً عن المتغير المستقل، وقد بينت نتائج الدراسة أن المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وكانت مستقرة عند الفرق الأول باستخدام اختباري ADF و PP ، وبينت كذلك وجود علاقة إيجابية وغير معنوية في المدى الطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بينما كانت معلمة تصحيح الخطأ ECM معنوية وسالبة وهذا يعني أن المتغيرات تتجه لتصحيح الانحرافات في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية : التطور المالي, النمو الاقتصادي, التكامل المشترك, ليبيا.

Abstract

This study investigates the relationship between the financial development and the Economic growth in Libya during the Period (1980-2010) – Using ARDL Model. The results showed that the variables were stable at the first difference and the rusts also show the a long run relationship between Economic growth and Financial development, and this relation was positive and it is not insignificant. In the short run the sight of ECM was negative and significant.

Keywords: financial development, Economic growth, cointegration, Libya

[1] البريد الإلكتروني للباحث alishareef7500@gmail.com

1. مقدمة

أصبحت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الكثير من الدراسات الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو العملية ، وبالأخص مع بداية ظهور نظرية النمو الداخلي ، التي أشارت إلى أن النمو يمكن أن يكون بسبب عوامل داخلية وليست بفعل عوامل خارجية ، ومن هنا ظهرت أهمية النمو المالي أحد محددات النمو الاقتصادي ، ورُكزَ على اتجاه العلاقة السببية بينهما ، وظهرت هنا ثلاث وجهات نظر رئيسية ، فوجهة النظر الأولى ترى أن النمو المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي وذلك من خلال توسع المؤسسات المالية وحداثتها ، وهذا يعني زيادة المعروض النقدي من الخدمات المالية مما يحفز الإنتاج وزيادة الإنتاجية بفعل توزيع الموارد بشكل أفضل وهو ما يسمى (Supply Leading) وترجع أساس هذه العلاقة السببية إلى (Schupeter , Bagend) وذلك لتأثيرهما على دور المصارف في توفير التمويل المهم واللازم للنمو الاقتصادي .

وترى وجهة النظر الثانية ما يسمى بفرضية الطلب التابع (demand following) أن اتجاه السببية تسير من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي ، فعندما يحقق الاقتصاد نمواً يجر خلفه طلباً أكثر على الخدمات المالية ، مما يعزز ويزيد التطور المالي ، ومن هنا يعتبر النمو المالي هو مجرد ناتج فرعي للنمو الذي تحكمه محددات أخرى .

بينما وجهة النظر الثالثة تحاول التوفيق بين الاتجاهين السابقين ، وترى أن العلاقة السببية ذات اتجاهين يختلفان حسب مراحل التنمية التي يمر بها الاقتصاد ، فعند المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من القطاع النقدي إلى القطاع الاقتصادي ، في حين تتجه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية .

وسنحاول في هذه الورقة اكتشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي من خلال التحليل القياسي خلال الفترة الزمنية المحددة .

وقُسِمَتْ هذه الورقة إلى جزئيين بعد المقدمة ، يتناول الجزء الأول الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ، بينما يخصص الجزء الثاني والأخير لقياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا.

2. الدراسات السابقة:

تم تناول موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي من قبل العديد من الباحثين بشكل كبير وقد تباينت نتائج هذه الدراسات وذلك باستخدام منهجيات مختلفة ، وبعضها بين وجود علاقة إيجابية ومعنوية ، وأخرى توصلت إلى عدم وجود علاقة بينهما .

وقد شملت دراستنا الحالية العديد من هذه الدراسات، فنجد أن دراسة (**إسماعيل، وشاكر،2010**) بحثت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1980– 2010) وعُبرَ عن التطور المالي بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وكذلك يعرض النقود بمعناه الواسع، كما استُخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي، استُخدم اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار إنجل جرانجر للسببية، وأظهر اختبار جوهانسن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن التطور المالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في سوريا، كذلك بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة في المدى القصير كانت سالبة عند استخدام المعروض النقدي ، بينما كانت موجبة عند استخدام الائتمان الخاص ، لكنها غير معنوية في الحالتين، بينما نتائج إنجل جرانجر بينت عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات خلال فترة الدراسة .

ونجد أن دراسة (**Caporale, &0thers ,2000**) قامت باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في إحداث 10 دول في الاتحاد الأوروبي باستخدام منهج panal عن الفترة (2007– 1994) وبينت الدراسة أن الأسواق المالية بهذه الدول لازالت غير متطورة بشكل كاف وأن مساهمتها في النمو الاقتصادي محدودة ، وبينت نتائج السببية أن التأثير يجري من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي وليس العكس، فيما أن دراسة (**Graff ,2001**) التي قامت بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 93 دولة باستخدام منهج panal خلال الفترة من(1990– 1970)، بينت نتائجها أن للتطور المالي دوراً رئيساً في التأثير على النمو الاقتصادي .

وكانت دراسة **(بن دحمان، 2010)** قد قامت بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لعدد 25 دولة نامية خلال الفترة (2004 – 1989) باستخدام منهج panal وباستخدام مؤشرات لقياس جودة الإطار المؤسساتي ، وبينت نتائج هذه الدراسة أن تطور القطاع المصرفي كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وأن الإطار المؤسساتي خفض من هذا التأثير السلبي ، كما بينت النتائج أن تطور الأسواق المالية كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة .

أما دراسة (**Wang,& Others , 2015**) فقد اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015 – 1978) وذلك من خلال تحليل أثر التطور المالي على نمو القطاع الصناعي، وقسمت القطاع الصناعي إلى ثلاثة أجزاء ، قطاع الصناعات الأولية ، وقطاع الصناعات الثانوية ، وما بعد الثانوية ، وذلك باستخدام الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وبينت النتائج أن التطور المالي ليس له أي تأثير معنوي على الصناعات الأولية والثانوية . بينما دراسة **(Hassan, & Yn, 2010)** قدمت أدلة على دور التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول المؤتمر الإسلامي ، استُخدم نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي ، وبينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في هذه الدول ، وأن العلاقة السببية تجرى من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي . وحاولت دراسة **(Majeed,& Malik, 2016)** اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي باستخدام البيانات المقطعية عن 147 دولة عبر العالم ، وبينت نتائج الدراسة أن تأثير الحكومة الالكترونية إيجابي ومهم ، وأن الأثر الإيجابي للتطور المالي يكون من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية .

أما دراسة (**Jung , 2013**) فقد اختبرت العلاقة طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في كوريا الشمالية باستخدام أربعة متغيرات وذلك بالاعتماد على نموذج (Var) وباستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الفترة (1969 – 2013) ، وبإجراء تطبيق اختبار جذر الوحدة تبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتطور المالي والصادرات الحقيقية وكذلك الواردات الحقيقية كانت متكاملة من الدرجة نفسها، وبينت نتائج الدراسة كذلك أن التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ومن خلال إجراء اختبار السببية تبين أن السببية تجرى من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي وليس العكس .

وكانت دراسة (**جار الله ، وذنون ،2013**) قد درست علاقة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة والمصنفة حسب البنك الدولي ، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي التباطؤ الموزع (ARDL) لتحليل التكامل المشترك المطور من قبل بياران وآخرين ، واخْتُبِرَت العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) واختبار الحدود (Bound test) بين مؤشرات التطور المالي معبر عنه بمعامل الائتمان المحلي المسموح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي ، لكن هذه العلاقة كانت سالبة في المدى القصير ، بينما العلاقة السببية أيدت أن التطور المالي يؤدي إلى قيادة النمو الاقتصادي .

وقد قامت دراسة (**Abida,& Sghaier, 2013**) بقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي والنمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات panal تشمل أربع دول شمال أفريقيا هي مصر ، والجزائر ، وتونس ، والمغرب ، خلال الفترة من (1980 – 2011) وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، وكذلك بينت النتائج دليلاً على أن تطور النظام المالي لهذه الدول كان مطلباً مهماً للتأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر لكي يكون له تأثير إيجابيٌ على النمو الاقتصادي .

أما دراسة (**Estrada,& Others**) فقامت باكتشاف العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 125 دولة عبر العالم بين دول نامية ومتقدمة ، وذلك باستخدام بيانات بانل ، وأكدت الدراسة من خلال تحقق العمق المالي والتنوع المالي أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً للتطور المالي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية ، وكذلك أشارت النتائج إلى أن التأثير كان ضعيفاً في أثناء فترة الأزمة المالية في آسيا .

وكانت دراسة (**Ibrahim,2013**) قد اختبرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1989 – 2008) باستخدام منهج (Emols) واستُخدم متغير التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص للتعبير عن التطور المالي، وكذلك التعبير عنه بمتغير آخر وهو مؤشر السوق المالي. وقد أشارت النتائج إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كان لها دور إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما العلاقة كانت سلبية وغير معنوية في المدى القصير، وكانت العلاقة بين مؤشر السوق المالي والنمو الاقتصادي إيجابية لكنها غير معنوية في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير .

وأخيراً دراسة (**B0ngini,& Others ,2017**) التي شملت دول وسط شرق أوروبا وجنوبها (CESEE) خلال الفترة من (1995– 2014) والتي تزامنت مع انفتاح الأسواق المالية العالمية على المستثمرين الأجانب والأزمة المالية العالمية، بينت نتائجها أن هذه الدول قد استفادت من ملكية الأجانب للبنوك وأن التسهيلات البنكية قد أسهمت في عملية تسريع النمو في هذه الدول .

ثالثاً: القياس والنتائج:

أ- وصف النموذج:

يتكون نموذج القياس الخاص بالدراسة من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً ومن متغيرين مستقلين أحدهما يعبر عن التطور المالي وهو نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والثاني متغير ضابط (Control variabl) وهو الإنفاق الحكومي وعُبرَ عن المعادلة بما يلي :

$$GDP = (M_2 , G)$$

ب- اختبار الاستقرار – جذر الوحدة (Unit root)

يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة من عدمه ، وذلك من خلال استخدام اختباري ديكي فولر المعدل (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP) وعند إجراء الاختبار حُصلَ على النتائج المبينة بالجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

جدول(1)

اختبار ديكي مولر الموسع (ADF)

	عند المستوى Level			عند الفرق الأول F– diff		
	LGDL	LM11	LG	LGDL	LM11	LG
الثابت	-1.6	-.13	-.20	-4.14	-5.75	-5.34
الثابت واتجاه	-1.05	-1.7	-1.12	-5.10	-5.89	-8.27
بدون ثابت واتجاه	-2.82	-1.59	-.44	-3.54	-5.32	-2.42

جدول(2)

اختبار فليبس بيرون (PP)

	عند المستوى Level			عند الفرق الأول F- diff		
	LGDL	LM11	LG	LGDL	LM11	LG
الثابت	-1.14	-.13	-.86	-4.16	-5.74	-5.64
الثابت واتجاه	-.99	-.85	-.92	-5.17	-5.88	-8.27
بدون ثابت واتجاه	-2.25	-1.57	-.309	-3.52	-5.34	-5.72

وقد بينت النتائج أن المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى ، ولكنها استقرت عند الفرق الأول .

ج- اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في ليبيا سوف نستخدم مقاربة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) التي قُدمتْ من قبل (Pesaran , 2001) وذلك لأن هذه المقارنة يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة (0) I أو من الدرجة (1) I أو أنها كانت مزيجاً من الاثنتين . لكن الشرط الوحيد هو ألا يكون هناك سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من (1) I ، كذلك تمتاز هذه المقارنة بأنه يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة .

وبينت نتائج التقدير الموضح بالجدول رقم (3) . وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي ، وأن مرونة المعروض النقدي (M_2) بلغت 98.، حيث إن زيادة المعروض النقدي بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بمقدار 98.%، ويمكن يرجع ذلك إلى وجود الكثير من القيود التي كبحت النظام المالي في الدولة ، بالإضافة إلى سيطرة الدولة بشكل كامل على القطاع المصرفي وقطاع التأمين وعدم توافر سوق مالي خلال فترة الدراسة. كما بينت نتائج اختبار الحدود (Bound test) المبينة في الجدول رقم (3) رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك ، إذ بينت أن قيمة F المسحوبة بلغت 7.037 وهي أعلى من القيمة الحرجة العليا التي بلغت 5 عند مستوى معنوية 1% .

جدول (3)

اختبار العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL

المتغير	المعامل	اختبار t	الاحتمالية
Lm11	.997	.982	.336
LG	.350	1.46	.156
C	7.68	3.190	.00042

اختبار الحدود Bound test

فرضية العدم : عدم وجود علاقة تكامل مشترك

Test statistic	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
F.statistic	7.03	%10	2.63	3.35
K	2	%5	3.1	3.87
حجم العينةN	2	%2.5	3.55	4.38
		%.1	4.31	5

د- نموذج تصحيح الخطأ (Ecm)

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ عندما تكون المتغيرات غير مستقرة في المستوى لكنها متكاملة أي في حالة اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة ، حيث يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل قياس سرعة تعديل الاختلالات في الأجل القصير لتتجه نحو التوازن في الأجل الطويل .

وبينت نتيجة تطبيق هذا الاختبار الموضحة بالجدول رقم (4) التي تعبر هذه المعلمات عن العلاقة في المدى القصير ، وذلك بتحديد عدد فترات الإبطاء بفترة واحدة إن حد تصحيح الخطأ (ECT) الذي يقيس سرعة التعديل باتجاه التوازن معنوياً وذا إشارة سالبة (0.054−) ويدل ذلك على أن 5.4% من الاختلال في التوازن في الفترة السابقة تُعَدل في السنة الواحدة .

جدول (4)

نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	اختبار t	الاحتمالية
D (Lm11)	.273	−5.03	.000
D (LG)	.131	4.62	.0001
D (LG(1−))	.122	4.10	.0005
E(T (1))	.054	−5.65	.0000
	D.W	R^2 .70	
	1.91	R^-.66	

هـ- اختبار تشخيص البواقي

بينت نتائج اختبار (Q − stat) عدم وجود ارتباط ذاتي كلي وعدم وجود ارتباط ذاتي جزئي حيث إن كل قيم الاحتماليات أكبر من 5% وهذا يعني قبول فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول (5)

اختبار Q−TEST

Date: 04/27/19 Time: 09:30
Sample: 1980 2010
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.016	0.016	0.0081	0.929
		2	-0.104	-0.104	0.3670	0.832
		3	-0.208	-0.207	1.8683	0.600
		4	0.030	0.023	1.9009	0.754
		5	-0.200	-0.256	3.4022	0.638
		6	-0.078	-0.129	3.6403	0.725
		7	-0.088	-0.156	3.9580	0.785
		8	0.093	-0.055	4.3288	0.826
		9	-0.054	-0.157	4.4614	0.879
		10	-0.043	-0.190	4.5489	0.919
		11	-0.048	-0.178	4.6650	0.946
		12	0.173	-0.019	6.2449	0.903

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

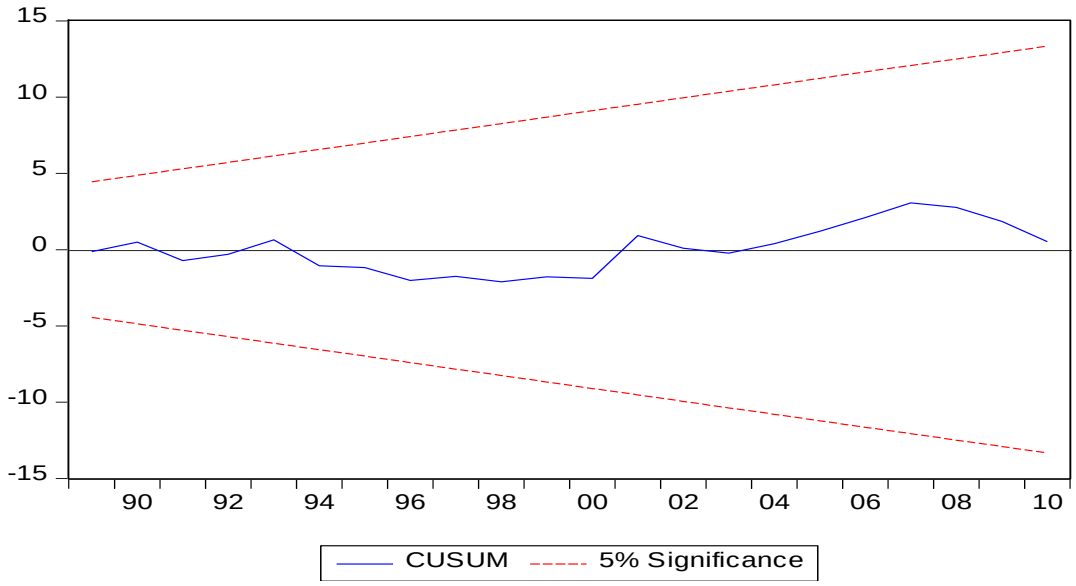
و – اختبارات الاستقرار

للتحقق من جودة النتائج يجب التأكد أن النموذج لا يعاني من عدم الاستقرار الهيكلي وذلك من خلال إجراء الاختبارين التشخيصيين التاليين :

1– اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (Cusum) أشارت النتائج الموضحة بالشكل رقم (1) إلى أن المعاملات المقدرة في الجدول رقم (3) مستقرة هيكلياً عبر فترة الدراسة .

شكل رقم (1)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي

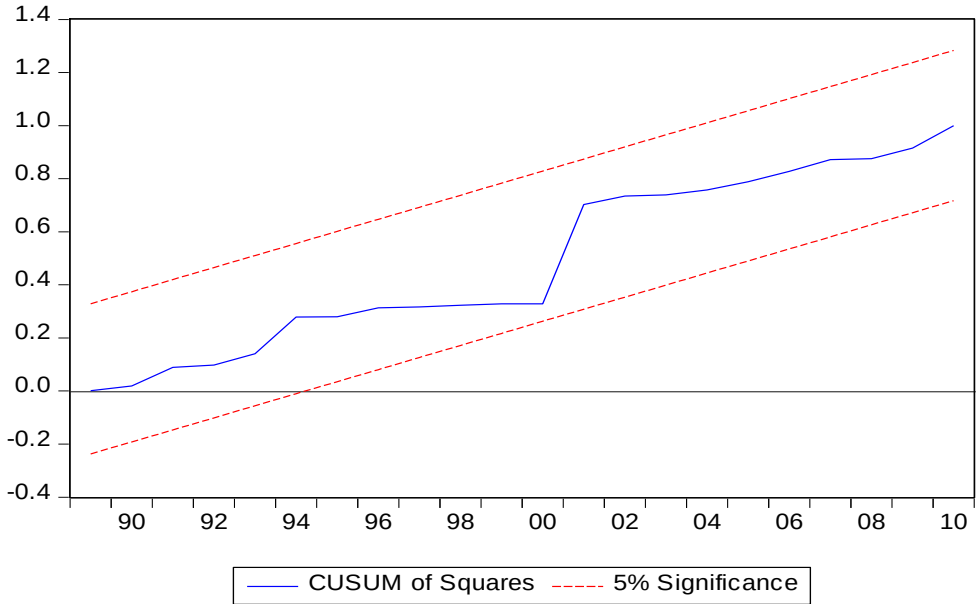


2- اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي (Cusum –Sauara)

أشارت النتائج الموضحة بالشكل رقم (2) أن المعاملات المقدمة في الجدول رقم (3) مستقرة هيكلياً عبر فترة الدراسة .

شكل رقم (2)

اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي



خاتمة البحث:

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة من (1980- 2010) من خلال استخدام منهج (ARDL) وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية وغير معنوية في المدى الطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، وأن معلمة تصحيح الخطأ كانت معنوية وسالبة مما يعني أن المتغيرات تتجه إلى تصحيح اختلالات المدى القصير في المدى الطويل .

المراجع:

1. (إسماعيل ، شاكر ،2010) ، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980 – 2010) ، **مجلة جامعة البعث** – المجلد 38، العدد 60، عام 2016.

2.Caporale, &Otheres ,2009," Financial development and Economic growth " Economics and Financial working paper series. www.bruncl.

ac.uk.

3. Graff, & Michael,2001, **" Financial devclopmcn and Economic growth – new data and empirical analysis"**. METU STUDIES DEVELOPMENT , 28 (1-2).(83-113).

4.ابن دحمان ، آمنة،2014، " التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة من (1989–2014)، **رسالة دكتوراه** – غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة أبي بكر بلقايد – تلمان – الجزائر .

5.Wang, & Other (2015), " **Financial development and Economic growth in China** " investment management and financial innovations.volum12,Issues,2015.

6.Hassan, & yu (2011), " **Financial development and Economic growth in The Organization of Islamic conference countries**" JAKAU Islamic Eon. Vol24.No1,pp Ius-172.

7.Majeed , &Malik ,2016, " E – Government , financial development and Economic growth " Pakistan journal of Applied Economics, vo1.26,No.2,(107-128) winter 2016.

8.Jvn, Samuel, " Financial development and Economic growth: Evidence from south Korea between 1961 and 2013", international **journal of management** , Economics and social sciences , 2017, vol6,PP.89-106.

9. جار الله ، رغد أسامة ، وخضون، مروان عبدالملك،2013، " قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة من (1960–2010) , تنمية الرافدين ، العدد 114, المجلد 35.

ghaier, Imen, & Abide,zouneir, 2013, " Foreign direct investment, Financial development and Economic growth: Empirical Evidence from North African countries", **journal** of international and Global Economic studies.6(1).june.2013,1-13.

11.Estrada, & Others, 2010," Financial development and Economic growth in developing Asia", ADB Economics Working **paper** series No.23, Nov – 2010.

12.Pasaran , M.H, & Smith , R.J, 2001," Bounds testing to the analysis of relationship", **Journal** of appliyed Economics , 16,239 – 326.

13.Ibrahim, Mohamed Abbas,2013. " Financial development and Economic growth in SAYDI ARABIAN " Applica Econometrices tries and international development, v01 . 13-1, (2013).

14.Bongini, &Others ,2017, " Financial development and Economic growth : The role of foreign – owned Banks in (ESEE Countries), sustainability MDPI ,2017.

15.AL-ZUBI, Khaled, & Others ,2006 ," Financial development and Economic growth : ANEW Empirical Evidence from The MENA countries, (189-2001)", Applied Econometrics and international development . vo1.6-3.